

قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٩١

ربط موازنة الهيئة الزراعية المصرية

للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة الزراعية المصرية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣٦٨٣٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وثلاثون مليوناً وثمانمائة وثلاثة وثلاثون ألف جنيه) وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣٣٤٤٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وثلاثون مليوناً وأربعمائة وثلاثة وأربعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) حملة الباب الأول : أجور بمبلغ ٣٠٩٤٠٠٠ جنيه .

(ب) حملة الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٣٠٣٤٩٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٣٩٥٨٠٠٠ جنيه فائض يؤول للحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣٣٩٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة ملايين وثلثمائة وتسعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) حملة الباب الثالث : استخدامات استثمارية بمبلغ ١٦٧٣٠٠٠ جنيه .

(ب) حملة الباب الرابع : تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٧١٧٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣٣٤٤٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وثلاثون مليوناً وأربعمائة وثلاثة وأربعون ألف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣٣٩٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره ثلاثة ملايين وثلاثمائة وتسعون ألف جنية) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٩٠٦٠٠٠ جنية .

(ب) جملة الباب الرابع : قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٤٨٤٠٠٠ جنية .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيريات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ

(الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٩١ م)

بيان موازنة الهيئة الزراعية المصرية
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

الإيرادات		الاستخدامات	
١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١
٢٦٥٦٠٠٠٠	٣٣٤٤٣٠٠٠	٢٧٧٥٠٠٠	٣٠٩٤٠٠٠
٢٦٥٦٠٠٠٠	٣٣٤٤٣٠٠٠	٢٣٧٨٥٠٠٠	٣٠٣٤٩٠٠٠
٥٠٠٠٠٠٠	١٩٠٦٠٠٠٠	٢٦٥٦٠٠٠٠	٣٣٤٤٣٠٠٠
٥١٨٠٠٠٠	١٤٨٤٠٠٠٠	٦٧٣٠٠٠٠	١٦٧٣٠٠٠٠
١٠١٨٠٠٠٠	٣٣٩٠٠٠٠٠	٣٤٥٠٠٠٠	١٧١٧٠٠٠٠
٢٧٥٧٨٠٠٠٠	٣٦٨٣٣٠٠٠٠	١٠١٨٠٠٠٠	٣٣٩٠٠٠٠٠
		٢٧٥٧٨٠٠٠٠	٣٦٨٣٣٠٠٠٠
الإيرادات		الاستخدامات	
(١) الإيرادات الجارية : باب ٢ - إيرادات وتجويلات تجارية .. جملة الإيرادات الجارية (١) ..		(١) الاستخدامات الجارية : باب ١ - الأجور .. باب ٢ - النفقات الجارية والتجويلات الجارية ..	
(ب) الإيرادات الرأسمالية : باب ٣ - إيرادات رأسمالية متنوعة .. باب ٤ - القروض والتسهيلات الائتمانية .. جملة الإيرادات الرأسمالية (ب) ..		(ب) الاستخدامات الرأسمالية : باب ٣ - استخدامات استثمارية .. باب ٤ - التجويلات الرأسمالية .. جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب) ..	
إجمالي الإيرادات ..		إجمالي الاستخدامات ..	